اقتصاد

عين على المجموعة الإحصائية *

أرقام صناعية

المحرر الاقتصادي

بلغ إجمالي إنتاج السوريين عام ٢٠١٦ نحو ١١,٥٧ ترليون ليرة سورية (١١٥٦٨ مليار ليرة) وذلك بسعر المنتج، وفقاً للأسعار الجارية، بحسب بيانات المجموعة الإحصائية للعام ٢٠١٧ المنشورة على الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء.

وبطرح الاستهلاك الوسيط (المواد الأولية وغيرها التي تدخل في إنتاج سلع نهائية للاستهلاك) البالغ ٥٨٧١ مليار ليرة سورية، نحصل على إجمالي الناتج المحلي (GDP) بالأسعار الجارية، الذي يبلغ نحو ٥٦٩٧ مليار ليرة سورية.

وبالبحث في تركيبة إجمالي الإنتاج المحلي لعام ٢٠١٦، نجد أن إجمالي إنتاج قطاع الصناعة والتعدين بلغ ٣٦٨٤ مليار ليرة سورية، منه ما يزيد على ٢٧٤٨ مليار ليرة للاستهلاك الوسيط، وهي نسبة كبيرة، أي نحو ٧٥ بالمئة من الإنتاج الصناعي هو مواد وسيطة وأولية تدخل في إنتاج سلع نهائية جاهزة للاستهلاك، ما يعني أن القيمة المضافة في القطاع الصناعي تبلغ نحو ٢٥ بالمئة، وهو ما يقابل مبلغ ٩٣٦ مليار ليرة سورية، وهو يشير أيضاً إلى إجمالي الناتج المحلي في قطاع الصناعة.

ليس ذلك فقط، بل المفاجئ أيضاً أن نسبة كبيرة من تلك المواد مستوردة، فبحسب تصريحات المسؤولين، بلغت مستوردات المواد الأولية ومدخلات الإنتاج نحو ٧٥ بالمئة من إجمالي المستوردات في العام ٢٠١٦، بسبب سياسة ترشيد الاستيراد وتحفيز الإنتاج، وبما أن إجمالي قيمة المستوردات في هذا العام بلغ أكثر من ٢٢٣٨ مليار ليرة، فإن قيمة مستوردات المواد الأولية ومدخلات الإنتاج تتعدى ١٦٧٨ مليار ليرة (وهو رقم قريب من إجمالي المواد الخام المستوردة الواردة في تصنيف المجموعة الإحصائية، من دون بعض المواد التي لها استخدامات صناعية واستهلاكية للسكان مثل السكر)، أي إن أكثر من ٦١ بالمئة من الاستهلاك الوسيط (مواد أولية ومدخلات إنتاج) في القطاع الصناعي يتم استيرادها، لاستخدامها في الإنتاج المحلي، ونحو ٤٦ بالمئة من الإنتاج الصناعي يقوم على المستوردات، وهذا يضع عدة إشارت استفهام حول الواقع الصناعي المطلوب منه التحول إلى قطاع قائد للعملية التصديرية، المسؤولة عن دعم النمو الاقتصادي؛ وفق ما تخطط له الحكومة، المشغولة حالياً بإعداد الإستراتيجية الوطنية للتصدير.

*** تهدف لإلقاء الضوء على بعض البيانات الاقتصادية الرسمية بعد التحليل.**

قطع حسابات موازنة ٢٠١٢ في مجلس الشعب.. إنفاق نصف المقدّر وتأمين ٧٤ بالمئة من الإيرادات

النائب ديب: أنصح وزير المالية بقراءة قانون الضرائب.. والوزير يرد: أستغرب أن يطلب من وزير قراءة القانون

هناء غانم

انتقد نواب في مجلس الشعب بيان الحكومة بشأن مشروع قانون قطع الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٢، والذي تمت إحالته إلى لجنة الموازنة والحسابات لدراسته وإعداد التقرير اللازم حوله، إذ وصفه البعض بأنه «مخالفة دستورية صريحة»، نظراً لتأخره عن المدة المحددة بالدستور، وهي عام واحد، حيث بيّن رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب حسن حسون أن اللجنة طالبت الحكومة عدة مرات بقطع الحساب للسنوات السابقة، لكنها كانت تتأخر، والحجة أنه لم يتسن للمحافظات المنكوبة إرسال الثبوتيات والوثائق اللازمة لإنجاز قطع الحسابات الختامية، لافتاً إلى أن هناك أخطاء لابد من تصويبها من قبل الوزارة، وهي المسؤولة عن البيان، ما يشير إلى أن هناك ضعفاً في الأداء الحكومي، مبيناً أن البيان المالي لم يشر إلى الموارد الخارجية.

وأشار النائب بطرس مرجانة إلى أن المخالفة الدستورية التي جاء بها البيان تقتضي مخرجاً دستورياً لإقرار الموازنة «لأنه منذ عام ٢٠١٥ تمت استعادة معظم الأماكن، حيث كانت إدارياً تحت السيطرة ولم يعد لدينا حجة لتبقى الأزمة هي الشماعة».

بدوره أكد النائب آلان بكر ضرورة أن تكون هناك دقة في البيان المالي للحكومة، على حين انتقدت النائبة عائدة عريج غياب الدليل الدقيق للبيان، وورود أخطاء فيه، واعتبرتها أخطاء فادحة.

من جانبه علّق النائب عمار الأسد على البيان بقوله: «أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً». وانتقدت النائبة غادة إبراهيم عرض وزير المالية لكونه استخدم لغة المال ورأت أنه «أدخلنا في متاهة مالية»، وأضافت: «من الأجدر أن يقدم ملخصاً بلغة واضحة ومبسطة للمواطن عن قطع حساباتنا وعجز نسبة التنفيذ.. وغيرها».

وحول انتقاد النواب لمشروع قطع الحسابات وبأنه مخالفة واضحة للدستور؛ بيّن وزير المالية مأمون حمدان في تصريح لـ«الوطن» أن قطع الحسابات أصبح لدى مجلس الشعب، فمتى أقرّه، ينتهي الأمر وتقطع حسابات السنة، ولدى سؤاله عن المخالفة قال، «حتى المخالفة ما هي عقوبتها، أن يحرموني من الميراث».

من جانبها تحدثت النائبة فاديا ديب عن ضعف الأداء موضحةً أن المحافظات السورية في ٢٠١٢ كانت لا تزال ضمن السيطرة الحكومية، وكانت الوثائق المتعلقة موجودة، وقطع الحسابات يكون في نهاية العام كما هو معروف، لذا فالتأخير ست سنوات ليس مبرراً على الإطلاق «نأمل من وزير المالية توضيح السبب الآخر للتأخر»، وتساءلت ديب عن أسباب التكليف الضريبي بعد انتهاء الدورة الضريبية، وتحدثت عن الازدواج الضريبي الذي لم يحل حتى الآن، وعن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لأصحاب القروض الكبيرة، «وما هي الإجراءات القانونية بحقهم في حين اليوم تتم محاسبة الكفيل، لماذا؟»، مستغربة من طريقة حديث وزير المالية عن التهرب الضريبي علماً أن القانون حدّد مفهوم التهرب الضريبي بالمادة ٢ ودور مديرية الاستعلام الضريبي «فهل أصبح هذا القانون طي النسيان أم إن هناك تعليمات تنفيذية صدرت بطريقة أخرى غير الموجودة بين أيدينا؟». ونصحت الوزير بأن يعيد قراءة قانون الضرائب وإصدار قانون جديد إن كان هناك تعليمات أخرى.

ورد الوزير «لا نفصح عن أسماء المتهربين حفاظاً على السرية، فهناك قوانين صدرت ساعدت الكثير ممن لديهم المقدرة والنية بالتسديد».

وأضاف «لا يمكن أن نعفي كل المقترضين، فنحن نقوم بدراسة ملفات المقترضين المتعثرين كل ملف على حدة، علماً أننا تجاوزنا العديد من الأمور عند صدق النيات بالتسديد، ومتابعة العمل والإنتاج، وعلينا أن نعد قانوناً قابلاً للتطبيق تستفيد منه الشريحة الأكبر من المقترضين وهناك معايير يتم العمل عليها».

وتابع: «أستغرب أن يكون هناك نائب في البرلمان في أي مكان بالعالم ينصح وزير المالية بمراجعة القانون».

هنا اعترض عدد من النواب على ما جاء به الوزير لأنه لا يحق له أن يملي على النواب ما يريد، وأن لهم الحق بطلب توضيح كل التفاصيل، وأنه في برلمانات العالم يتم استجواب الوزير ومحاسبته وإقالته لو اقتضى الأمر.

تفاصيل الموازنة

خلال الجلسة قدم الوزير خلاصة عن مشروع القانون المتضمن تسديد حسابات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢ الصادر بموجب القانون ٢٧ تاريخ ٢٠١١/١٢/٢١ والإضافات والتعديلات الجارية عليها عملاً بأحكام المادة ٨٢ من الدستور، مبيناً أنه في دير الزور مثلاً حرقت الوثائق والبيانات المالية الالكترونية كاملة «فاضطررنا إلى مراسلة كافة الجهات الاقتصادية والمالية وهو عمل متعب ومضن، ووصلنا من خلال اجتماعات مع كافة الجهات إلى أرقام واضحة».

وأوضح الوزير أن ما تقدم به النواب من انتقادات ومداخلات محقة وحول الأخطاء فهي طباعية لا غير، علماً بأن هناك خطأً في رقم واحد، ويجب ألا يحدث.

وبرر التأخير بالظروف الاستثنائية التي «لا تحتاج إلى تبرير، وخاصة أن هناك محافظات ساخنة وضياع للثبوتيات والوثائق ولا يمكن أن يقبل الأداء الفعلي دون وثائق، فالتقدير هنا غير ممكن، إضافة لذلك هناك مستودعات بالأرياف لابد من جردها والوصول إليها ومن خلال الجهاز المركزي للرقابة المالية والوزارة التي عانت الكثير للوصول إلى هذه البيانات».

وبين حمدان أن خلاصة ونتائج قطع حسابات الموازنة لعام ٢٠١٢ تشير إلى أن نسبة تنفيذها كانت مقبولة، سواء في جانب الإنفاق أو الإيرادات، رغم الظروف الأمنية السائدة والعقوبات الاقتصادية على القطر وعدم استقرار أسعار صرف الدولار.

وبحسب الوزير فقد بلغت نسبة الإنفاق نحو ٥٠ بالمئة، إذ بلغت الاعتمادات النهائية ١٣٢٣,٦ مليار ليرة سورية، أنفق منها فعلياً ٦٦٧,٧ مليار ليرة، وقدّرت الاعتمادات الجارية بنحو ٩٥١,٦ مليار ليرة، وتمت إضافة ٦٤,٤ مليار ليرة سورية إليها ليصبح مجموع الاعتمادات الجارية ١٠١٤ مليار ليرة، وصلت نسبة التنفيذ الفعلي فيها إلى ٥٤ بالمئة.

كما قدرت الاعتمادات الاستثمارية في موازنة ٢٠١٢ بنحو ٣٧٥ مليار ليرة، وتم نقل ٦٢,٥ مليار ليرة منها، وبذلك بقيت الاعتمادات الاستثمارية في الموازنة ٣١٢,٥ مليار ليرة، وبلغت نسبة التنفيذ الفعلي ٣٨ بالمئة، أي أن ما تم صرفة فعلياً على المشروعات الاستثمارية والتنموية بلغ ١١٧,٨ مليار ليرة.

أما في جانب الإيرادات العامة، فقد بلغت الإيرادات الجارية –أهم بند فيها هو حصيلة الضرائب والرسوم– نحو ٢٧٨,٤٨٧ مليار ليرة، في حين بلغت الحصيلة الفعلية ١٥١,١٦٠ مليار ليرة، وبنسبة تنفيذ بلغت ٥٤ بالمئة، أما الإيرادات الاستثمارية فقدرت بنحو ٥٠٠,٥٦٦ مليار ليرة، على حين بلغت الحصيلة الفعلية ١١٩,١١٣ مليار ليرة، وبنسبة تنفيذ ٢٤ بالمئة، وبإضافة القروض الداخلية تصبح الحصيلة الفعلية ٤٢٥,١١٣ مليار ليرة، وبنسبة تنفيذ ٨٥ بالمئة.

أما القروض الخارجية في موازنة عام ٢٠١٢ فقدرت بنحو ١٨,٥٦٨ مليار ليرة، في حين بلغت ٥,١٢٥ مليارات ليرة، وبذلك تكون نسبة التنفيذ ٢٨ بالمئة.

وحول العجز في موازنة ٢٠١٢ فقد قدر بنحو ٥٢٨,٩٢٩ مليار ليرة، في حين بلغ العجز الفعلي نحو ٨٦,٣٠٢ مليار ليرة.

وأشار حمدان إلى أن نسبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة بشقيها الجاري والاستثماري بلغت ٥٠ بالمئة، وهذا يدل على اهتمام الجهات التنفيذية بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية وإنفاقها الجاري ومتابعة الجهات الوصائية المستمرة للجهات العامة وتنفيذ البلاغات الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء بترشيد الإنفاق العام وخاصة الإداري غير المنتج منه بالتنسيق مع كافة الجهات العامة والمرونة الممنوحة للسلطات التنفيذية ولاسيما رئاسة مجلس الوزراء وزارة المالية في إجراء المناقلات اللازمة حسب الحاجة الفعلية.

وحول نسبة تنفيذ الإيرادات الفعلية المحلية إلى الإيرادات التقديرية بين حمدان أنها بلغت ٧٤ بالمئة بالرغم من الظروف الراهنة وهذا يشير إلى الجهود المبذولة من قبل الدوائر المالية في تحقيق وتحصيل الأموال.

منصور لـ«الوطن»: ٣ معامل لتجميع السيارات في «حسياء» والاتجاه لتصنيع ٤٠٪ من المكونات

علي محمود سليمان

كشف مدير مدينة حسياء الصناعة بسام منصور لـ«الوطن» عن وجود ثلاثة معامل حالياً في مدينة حسياء، منها معملان منتجان والمعمل الثالث قيد تركيب خطوط الإنتاج وهي ستدعم السوق المحلية بالسيارات المجمعة محلياً، مفيداً بأن الخطة للمرحلة القادمة ستكون لجهة تصنيع بعض مكونات السيارات، حيث إن هذه المعامل كانت قبل بدء الحرب على سورية ولكنها توقفت بشكل كامل في السنوات الماضية وعادت مؤخراً للإنتاج وكان ضمن خطط عملها الوصول إلى تصنيع قرابة ٤٠ بالمئة من مكونات أجزاء السيارات.

كما كشف عن وجود دراسات ومباحثات تجري بين وزارتي الإدارة المحلية والكهرباء لإقامة محطة كهروشمسية في المدينة، وذلك للاستفادة من موقع المدينة وتغذيتها بالتيار الكهربائي عن طريق الطاقات البديلة، إضافة إلى منح الترخيص لمعمل لتصنيع اللواقط الشمسية لإنتاج الطاقة الكهربائية.

ولفت منصور إلى أن المناطق التي حررت مؤخراً في ريف حمص الشمالي من الرستن إلى تلبيسة والحولة سوف تساعد في تحريك العجلة الاقتصادية للمحافظة وللمدينة الصناعية، وذلك لسهولة نقل الأيدي العاملة والخبيرة من الريف الشمالي إلى المدينة الصناعية، وسهولة إيصال المواد المنتجة في المدينة وخاصة المواد الغذائية إلى الريف الشمالي ومنه إلى محافظة حماة وباقي المحافظات، وذلك نظراً لأهمية موقع مدينة الرستن كقيمة اقتصادية، ولأنها محطة عبور للمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج واليد العاملة وللمواد المصنعة والمنتجة.

ونوّه منصور بأن محافظة حمص منذ بدء خروج المسلحين منها في عام ٢٠١٣ عادت محافظة آمنة واليوم مع خروج مسلحين الريف الشمالي أصبحت آمنة بالكامل وهو أمر يشجع المستثمرين على الاستثمار وإقامة منشآت صناعية سواء في مدينة حسياء الصناعية أو في باقي مناطق محافظة حمص.

ولفت إلى أن عدداً من المنشآت الصناعية المهمة كانت في مدينة الرستن وانتقلت إلى حسياء الصناعية أثناء الحرب، وخاصة الصناعات الهندسية، كصناعة هياكل السيارات وصهاريج نقل المحروقات التي كانت تتركز كصناعات معدنية هندسية في المدينة، إضافة إلى صناعات أخرى انتقلت إلى مدينة حسياء الصناعية وتوطنت فيها نظراً للامتيازات والتسهيلات التي قدمت للصناعيين.

وبيّن منصور أنه في حال عادت تلك الصناعات إلى الرستن والريف الشمالي فمن المتوقع أن تعود كورشات صغيرة وليس كمعامل كبيرة، وبالذات إلى المنطقة الصناعية التي كانت قيد الإنشاء في مدينة الرستن وتوقف العمل فيها نتيجة الحرب على الإرهاب، ومن المتوقع أن يعود العمل بها قريباً، لافتاً إلى وجود تسهيلات لأي منشأة تعرضت للتخريب والتدمير نتيجة العصابات الإرهابية المسلحة؛ تريد الانتقال إلى حسياء الصناعية، أهمها الحصول على الأرض للمقسم الصناعي دون دفعة أولى لمدة عام كامل.

الحكومة تقر خطة عمل لتفعيل كل المؤسسات في ريفي حمص وحماة وريف دمشق

مليون مواطن عادوا إلى دير الزور والمخصص ٦ مليارات ليرة لإعادة إعمار المحافظة

الوطن

أقرّ مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس خطة عمل متكاملة على المستويين الخدمي والاقتصادي لكافة المناطق المحررة من الإرهاب مؤخراً في ريفي حمص وحماة وريف دمشق تتضمن إعادة كل الخدمات والبنى التحتية (ماء– كهرباء– مراكز صحية– اتصالات– مخابز– مدارس..) وتفعيل كافة مؤسسات الدولة.

وذكر بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) أنه تم تخصيص كافة المبالغ اللازمة لإعادة إحياء المناطق الصناعية والحرفية في القابون والزبلطاني والقدم لناحية البنى التحتية والخدمات وتقديم التسهيلات لعودة الحرفيين لمزاولة أعمالهم فيها.

وناقش المجلس مشروع قانون بتعديل المادة ٣ من القانون رقم ٦ لعام ٢٠٠٥ بحيث يتم بموجبه نقل تبعية مشروع إسكان أسر الشهداء الخاضع لإشراف المؤسسة الاجتماعية العسكرية الى «مديرية شؤون الشهداء والجرحى والمفقودين» في وزارة الدفاع ووافق على رفعه الى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره.

وقرر المجلس تقييم كافة المدراء العامين والفرعيين في محافظة دير الزور وضرورة تواجد كل مدير على رأس عمله خلال ١٥ يوماً أو يعتبر بحكم المستقيل، إضافة إلى تقييم اتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة و السياحة في المحافظة لجهة الالتزام بتنفيذ خطة عمل كل غرفة من خلال التواجد على أرض الواقع والوقوف على متطلبات المنتسبين إليها.

ووافق المجلس على رصد كافة الاعتمادات المطلوبة لإعادة العملية التعليمية «التربوية والتعليم العالي» بدير الزور لجهة تأهيل المدارس وجهات التعليم العالي.

وكلف المجلس وزارة النقل التوسع بمشاريع السكك الحديدية والاهتمام بالشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها ضرورة لمشاريع البنى التحتية في النقل وإيلاء البنية الإدارية والتدريبية والتشريعات المزيد من الاهتمام وذلك بعد أن قدم وزير النقل علي حمود عرضاً حول أهم عناوين قطاع النقل والرؤية التطويرية له بكافة مكوناته (البرية – البحرية – الجوية)، وحجم وقيم الأعمال المنفذة في مجال إعادة تأهيل شبكات النقل الطرقي والسككي.

وطلب المجلس من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تفعيل دور الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية ليمارس الدور المنوط به في تمكين المستهدفين اقتصادياً واجتماعياً والمواءمة مع مشروع المرأة الريفية، وذلك بعد أن عرضت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريما قادري التقرير المتعلق بنشاطات الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية عن الربع الأول من عام ٢٠١٨.

دير الزور

وفي تصريح صحفي بيّن وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم أنه لا بد من الإشارة إلى الاهتمام الحكومي الكبير بمحافظة دير الزور لجهة القرارات الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء ورصد المبالغ اللازمة لإعادة إعمار المحافظة، علماً بأن المرصود لدير الزور ٦ مليارات ليرة، تم تنفيذ ٢,٣ مليار على الأعمال من قبل المحافظة و٤ مليارات من خلال الوزارات المعنية في المحافظة، فاليوم عادت ١٧٢ ألف أسرة لدير الزور أي ما يقارب مليون نسمة، و٢٢ ألف عامل إلى المحافظة، وبدأت الأعمال من خلال أولويات إزالة الأنقاض وإعادة تأهيل البنى التحية كافة، حيث تمت إزالة الأنقاض وإعادة التأهيل في ١٧ حياً.

ولدينا في قطاع المياه ١٦ محطة ضخ أي ما يقارب ٣٧١٠ أمتار مكعبة تحصل على المياه في الساعة، وفي مجال الصحة هناك ٢١ مركزاً صحياً يعمل إضافة إلى المجمع الطبي للمشافي و٣٣٩٠ عاملاً في القطاع الصحي وأكثر من ١١٠ أطباء بالاختصاصات كافة.

وفي قطاع المحروقات هناك استقرار في قطاع المحروقات وكفاية كاملة للمحافظة، وصل إلى المحافظة ٥,٢ ملايين لتر من المازوت ٢,٨ مليون لتر من البنزين و١٨٠٠ طن من الغاز، وتم تدشين خطين لتعبئة الغاز المنزلي في المحافظة بطاقة ١٨٠٠ أسطوانة في الساعة وهي تكفي دير الزور للمستقبل القريب والبعيد.

وفيما يتعلق بالقطاع الخدمي تتوفر المواد الاستهلاكية وتم افتتاح ٥ صالات للسورية للتجارة وهناك سيارات خدمة جوالة للتجارة الداخلية ومستودعات لذلك، وفي قطاع المخابز لدينا ١٥ مخبزاً حكومياً وخاصاً بطاقة إنتاجية تصل إلى ٩٠ طناً من الخبز ولدينا مخزون يصل إلى ١٤٠٠ طن من الدقيق أي ما يقارب مخازين شهر.

في القطاع التربوي وصلنا إلى ١٤٥ مدرسة مؤهلة تستقبل الطلاب وعدد الطلاب ٥٠ ألف طالب ولدينا ١١ ألف مدرس لدينا ٧ وحدات شرطية وتم تأهيل معبر البوكمال الحدودي وتفعيل مديرية الشؤون المدنية وفرع الهجرة والجوازات بالإضافة إلى مركز الطرق العامة تطرق الاجتماع إلى موضوع تقييم المدراء العاملين في محافظة دير الزور وهو مناط بالوزراء في عمليات التقييم لكل المدراء حسب أدائهم وفعاليتهم في المرحلة وتم الطلب إلى تقييم أداء كل الغرف الموجودة في المحافظة للوقوف على واقع عملها وتفعيلها خلال المرحلة القادمة.

خدمات

من جانبه صرّح وزير الإدارة المحلية المهندس حسين مخلوف بأنه تكاملاً مع انتصارات الجيش العربي السوري في كل المناطق التي طهرها من الإرهاب تبادر كل المؤسسات الحكومية على الفور والمجالس المحلية والمحافظة والوحدات الشرطية بالتواجد والقيام بكل المهام اللازمة التي من شأنها إزالة الأنقاض وفتح الطرقات وإعادة التأهيل وتقييم الأضرار وتقديم المعونات الإغاثية ومستلزمات المواطنين من خبز ومواد تموينية وهو حال قرار مجلس الوزراء الدائم في كل المناطق، سواء في شرق حلب أم دير الزور وحالياً نشهد في ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي ولمسنا دخول مؤسسات الدولة وكل مستلزمات المواطنين والبدء بتقييم الأضرار والعمل على إعادة التأهيل وفتح الطرقات بما فيها المنشآت الاقتصادية ومنها معمل الإسمنت وكل القطاعات التنموية في هذه المناطق، وهذا أصبح إستراتيجية وخطة عمل لمجلس الوزراء لإعادة الحياة الطبيعية وعجلة الإنتاج وإعمار كل المناطق التي يحررها الجيش العربي السوري وقرر مجلس الوزراء تقديم الدعم اللازم لإعادة تأهيل البنى التحتية للمناطق الحرفية من مياه وكهرباء وطرقات وخدمات واتصالات للمناطق الحرفية والصناعية في القدم والقابون والزبلطاني ونعلم أنها تحوي عدداً كبيراً من المنشآت يفوق ١٣٠٠ منشأة وتم تخصيص ما يلزم لذلك تزامناً مع تحفيز الصناعيين على إعادة تأهيل منشآتهم والعمل بشكل مشترك بما يضمن أن كل ما ينفق سيكون له مردود ينعكس من خلال إعادة تأهيل المنشآت الصناعية والحرفية وانعكاسها على تأمين احتياجات المجتمع.

«الإشراف على التأمين» تفتح الباب أمام شركات الوساطة وتؤسس صندوقاً للرعاية الاجتماعية

عبد الهادي شباط

يبدو أن جملة المقترحات والأفكار التي كانت تداولها هيئة الإشراف على التأمين على مدار الأشهر الماضية حول إحداث نمط من الرعاية الاجتماعية لدى الهيئة والترخيص لشركات الوساطة وإقرار نظام حوكمة خاص؛ قد وجدت طريقها للتنفيذ، وذلك عبر اجتماع مجلس الإدارة مؤخراً بحضور وزير المالية مأمون حمدان.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير عام الهيئة سامر العش أن مجلس الإدارة وافق على إحداث صندوق للرعاية الاجتماعية، من دون أن يوضّح آلية عمل هذا الصندوق ومن هم الأشخاص أو الجهات المستفيدة منه، مكتفياً بالتصريح أن الصندوق يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وأن رأسماله غير محدد، وسوف يسهم الاتحاد العام لشركات التأمين بالتمويل، وسيعمل بالتوافق مع التوجهات الحكومية لتقديم الدعم والرعاية الاجتماعية.

كما كشف العش عن موافقة المجلس بالترخيص لشركات وساطة تعمل في سوق التأمين المحلي، بحيث تكون شركات محدودة المسؤولية ومساهمة خاصة، يتراوح رأسمالها بين ٥٠ مليون ليرة للشركات المحدودة المسؤولية ونحو ١٠٠ مليون للشركات المساهمة الخاصة، مبيناً أن الباب أصبح متاحاً أمام الراغبين في تأسيس مثل هذه الشركات، وأن الأولوية ستكون للخبرات المحلية والسوريين في الخارج الراغبين العمل بقطاع التأمين في السوق المحلية، مشيراً إلى أن هناك الكثير من الجهات والأشخاص تواصلوا مع الهيئة لبحث تفاصيل الترخيص وآليات العمل.

وعن أهمية مثل هذه الشركات بيّن أنها تنشط الحركة في القطاع التأميني عبر التوسع في عمليات التسويق المتخصصة للمنتجات التأمينية، وأن أسلوب عمل شركات الوساطة يحقق مزايا أكثر من العمل الفردي لجهة التزام هذه الشركات عادة بمعايير العمل والتسويق المتداولة وهو ما يحقق حالة ثقة ومصداقية أوسع لدى الزبون.

وعن انضمام هذه الشركات إلى اتحاد وكلاء التأمين بيّن أن الموضوع قيد البحث، موضحاً أنه تمت الموافقة خلال مجلس الإدارة الأخير على منح تراخيص لنحو ١٣ وكيل تأمين جديداً بعد أن أتموا التدريبات والاختبارات اللازمة.

كما لفت العش إلى إقرار نظام حوكمة خاص بشركات التأمين، إضافة إلى شركات التأمين التكافلي، وذلك لأهمية تطبيق الحوكمة لتحقيق الشفافية والإفصاح والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة وتحقيق الحماية للمساهمين ومراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة وتعظيم الربحية وغيرها مثل الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين.

وبيّن أن تطبيق معايير الحوكمة على شركات التأمين يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة عبر جملة المعايير وآليات المتابعة والإفصاح ومنع حالات الغش والتلاعب.